صعوبة تأمين كثير من الأدوية التي تدخل في العلاج..

رئيس رابطة القدم السكرية لـ«الوطن»: ١٠ بالمئة من السوريين مصابون بداء السكري

» ٢٠ بالمئة من مرضى السكري معرضون للإصابة بالقدم السكرية ونسبة البتر عالية

» مؤتمر علمي هو الأول من نوعه في اللاذقية عن القدم السكرية

محمد منار حميجو

كشف رئيس الرابطة السورية لأطباء القدم السكرية بلال حماد أن نحو ١٠ بالمئة من سكان سورية مصابون بداء السكري نمط ثان منهم نحو ٢٠ بالمئة معرضون للإصابة بالقدم السكرية، ووفق الإحصائيات العالمية فإن نسبة المصابين بالقدم السكرية نحو ٢٥ بالمئة من مرضى السكري، لافتاً إلى أن كل ١٣ شخصاً أعمارهم تحت الثلاثين عاماً «من نسبة بالألف» مصابون بداء السكري من النمط الأول.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى حماد أن معدل الإصابة بداء السكري في سورية يعتبر متوسطاً، مشيراً إلى أن نسبة الإصابة مثلاً في دول الخليج أكثر من سورية.

حماد تطرق إلى أن هناك صعوبة في تأمين الكثير من الأدوية التي تدخل في علاج داء السكري باعتبار أن هذه الأدوية يتم استيرادها من شركات أجنبية وحالياً توجد صعوبة في استيراد هذه الأدوية بشكل مباشر من الشركات المصنعة لهذه الأدوية.

في السياق أكد أن يوم بعد غد الخميس ستعقد الرابطة في محافظة اللاذقية مؤتمراً علمياً هو الأول من نوعه في سورية حول القدم السكرية بمشاركة ١٠٠ طبيب مختص في هذا المجال، موضحاً أن الأطباء المشاركين هم من خمسة اختصاصات لها علاقة في موضوع القدم السكرية وهي اختصاصات الأوعية والعظمية والجراحة العامة والغدد والانتانية.

وأشار حماد إلى أن فائدة هذا المؤتمر تأتي من أنه يجمع الأطباء المختصين في علاج القدم السكرية لتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال، مبيناً أن محاور هذا المؤتمر تصب في علاج القدم السكرية وبالتالي ستكون هناك عدة محاور منها الأوعية والجراحة العظمية ومن ثم الجراحة العامة وكذلك عن الأطراف الصناعية وأيضاً محور عن الغدد وضبط السكر ومحور عن الإنتانية وإنتانية القدم. ولفت إلى أن نسبة بتر القدم نتيجة داء القدم السكرية مرتفعة في سورية، وبالتالي فإن الهدف أيضاً هو تنظيم عمل الذين يعملون في علاج داء السكري للتخفيف من نسبة البتر التي يتعرض لها المرضى.

وأعاد سبب ارتفاع نسبة البتر بسبب القدم السكرية في سورية إلى إهمال المريض ومراجعته الطبيب في فترة متأخرة وهذا يعود إلى عدم معرفة المريض أنه من الممكن أن يفقد قدمه في حال تأخر في علاجها، إضافة إلى ذلك التكلفة العالية في علاج هذا الداء.

وأكد أن عدد الأطباء المختصين في علاج القدم السكرية والمسجلين في الرابطة نحو ١٠٠ طبيب، لافتاً إلى أن الرابطة مازالت حديثة وأنه تم إحداثها نتيجة أهمية هذا الداء وعدم الاهتمام به بشكل كبير على الرغم من خطورته.

حماد بين أنه عادة الذين يصابون بالقدم السكرية هم من الأعمار الكبيرة، أي من عمر الخمسين عاماً وما فوق، لافتاً إلى أنه لا يوجد أي اختلاف بين الذكور والإناث بالإصابة بداء السكري.

وقدم حماد بعض النصائح للمصابين بداء السكري منها ضرورة ضبط السكر بشكل جيد لأن ذلك يؤخر الاختلاطات واعتلال الأعصاب السكري وأن يجروا تحاليل دائمة وأن يكون هناك انتظام في العلاج وخصوصاً أن هذا الداء في بعض الأحيان قد يؤدي إلى الوفاة، مضيفاً: في حال إصابة المريض باعتلال الأعصاب السكري، فالمطلوب منه في هذه الحالة أن ينتبه كثيراً كي لا يتعرض إلى أي شيء من الممكن أن يؤذي القدم.

الإقبال أكثر من المتوقع في حمص

العبود لـ«الوطن»: ٤٥٠٠ امرأة استفدن من فحص السرطان و١٧٠٠ رجل فحصوا البروستات

حمص- نبال إبراهيم

بين رئيس الصحة الانجابية في مديرية صحة حمص والمشرف التنفيذي على الحملة الدكتور محمد العبود لـ«الوطن» أن الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان (الثدي وعنق الرحم والبروستات) تستمر في عملها في محافظة حمص بعد دخول الأسبوع الثاني، لافتاً إلى أن إقبال المواطنين على الحملة يعتبر جيداً ويتزايد على الرغم من الطقس البارد.

وأوضح أن إجمالي المستفيدين من الحملة بلغ ٦٢٢٥ مستفيداً منذ بدء الحملة وحتى نهاية يوم الأحد الفائت، مشيراً إلى أن عدد السيدات المستفيدات من فحص الماموغراف بلغ ٢٢٤٠ مستفيدة، وعدد السيدات المستفيدات من فحص لطاخة عنق رحم ٢٢٥٠ سيدة، على حين بلغ عدد الرجال المستفيدين من فحص البروستات ١٧٣٥ مستفيداً.

وأشار العبود إلى أن الإقبال على العربات الطبية المتنقلة الموجودة حالياً في الرستن وتلبيسة والرقاما والقبو أكثر من المتوقع وبشكل يزيد على قدرة استيعاب العربات اليومية البالغة ٢٠ صورة في اليوم، لذا يتم الاضطرار إلى إعطاء مواعيد لاحقة للمواطنين لليوم التالي.

ولفت إلى أنه يتم توفير وسائط نقل للمواطنين المستهدفين من القرى إلى مكان وجود العربات بشكل مجاني وعلى نفقة محافظة حمص بهدف تخفيف الأعباء المادية وإيجاد حل لإشكالية عدم توافر وسائل نقل من تلك القرى إلى مكان العربات، مشيراً إلى أن العيادات الطبية المتنقلة هي وحدات طبية كبيرة مزودة بمولدة كهربائية وتحتوي على أجهزة ومستلزمات طبية (عيادة طبية نسائية وغرفة مخصصة لسحب عينة من الدم للرجال لفحص البروستات) ويشرف على عمل كل عيادة فرق بمهام متعددة (فريق تشرف عليه قابلة مدربة على أخذ لطاخة عنق الرحم وفريق يقدم خدمة تصوير الثدي الشعاعي وفريق لإجراء سحب الدم لفحص البروستات).

وأوضح العبود أن خدمات الفحص المجاني للتقصي عن السرطان في محافظة حمص تتوزع على ١٨ مركزاً طبياً ثابتاً تشمل ٩ مستشفيات عامة تقدم جميع فحوصات التقصي عن السرطان و٤ عيادات طبية متنقلة تغطي الأرياف والقرى البعيدة في محافظة حمص وتقدم جميع فحوصات التقصي، إضافة إلى ٥ مراكز طبية خاصة تقدم فحص الماموغراف فقط.

وأشار إلى أن المشافي المشاركة بالحملة (مشفى جامعة البعث والباسل بكرم اللوز والباسل في الزهراء والشهيد عبد القادر شقفة والبر والوليد في الوعر والمخرم وتلكلخ وفرزات أيوب في الحواش)، لافتاً إلى أن الحملة تقدم خدماتها يومياً حتى أيام السبت عدا أيام الجمعة والعطل الرسمية وتستهدف إجراء ١١٠١٦ عينة لكل نوع من الأورام الثلاثة الذي وبين العبود أن الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان في حمص تستمر إلى غاية ١٠١ من كانون الثاني ٢٠٢٣، وتستهدف الرجال من البالغين ٥٠ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان البروستات، والسيدات من عمر ٤٠ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان الثدي، والسيدات المتزوجات من عمر ٢١ عاماً فما فوق للكشف عن سرطان عنق الرحم.

صعوبات تعترض الصناعيين في اللاذقية

كحيلة لـ«الوطن»: ٦٦٤٧ منشأة حرفية في المحافظة و٤٧ منشأة صناعية جديدة خلال العام الجاري

اللاذقية - عبير سمير محمود

بيّن مدير الصناعة في اللاذقية رامي كحيلة لـ«الوطن»، أن إجمالي المنشآت الصناعية القائمة في محافظة اللاذقية وفق القانون ٢١ حتى منتصف الشهر الجاري، ١١٨٠ منشأة، تشغل ٦٧٤٢ عاملاً، منها ٣٣٧ منشأة هندسية، و٢٤٢ منشأة كيميائية، ٤٧٢ منشأة غذائية، و١٢٩ منشأة نسيجية، بالمقابل كان إجمالي المنشآت الحرفية القائمة ٦٦٤٧ منشأة، تشغل ١٣٧٢٧ عاملاً، أغلبها منشآت هندسية وغذائية.

وأشار كحيلة إلى أن المديرية منحت ترخيصاً لمنشآت جديدة خلال العام الجاري وعددها ٤٧ منشأة تشغل ١٩٤ عاملاً، برأسمال ٣,٥ مليارات ليرة سورية، و١٩ منشأة حرفية تشغل ٤٣ عاملاً، برأسمال مليار ليرة تقريباً.

وقال إنه بمتابعة لعمل المنشآت الصناعية المرخصة لدى المديرية تم ملاحظة أن ٦ منشآت قام أصحابها بنقلها إلى خارج المحافظة كحلب وعدرا، و٣ أخرى قيد النقل، وذلك لعدم توفر حوامل الطاقة من كهرباء ومازوت وعدم قدرتهم على الاستمرار في العمل تحت هذه الظروف، ومنهم منشآت صناعية في الأدوات المنزلية (مدافئ، مراوح، أفران..) وطحن الحبوب ومنتجات بلاستيكية ونايلون وطباعة وغيرها.

وأضاف: إن اللاذقية باعتبارها محافظة زراعية سياحية وما لها من خصوصية من الناحية الصناعية، فإن الاهتمام يتمثل بجذب المزيد من الاستثمارات خلال السنوات المقبلة لإقامة مشروعات التصنيع الزراعي كقيمة مضافة للعديد من القطاعات الصناعية الأخرى، معتبراً أن هذا النوع من الصناعات يعالج مشكلة كساد وفوائض المحاصيل الزراعية وتحقيق القيمة الاقتصادية المفقودة للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني منذ سنوات طويلة.

وأكد كحيلة العمل للنهوض بالتصنيع الزراعي برفع القيمة المضافة وزيادة دخل الفلاح من خلال السماح له بالتعاقد على بيع محاصيله للمصانع بأسعار مناسبة، فضلاً عن أنه يشجع على الاستثمار الزراعي واستصلاح أراض جديدة، وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة في حجم الصادرات، مضيفاً: إن الزراعة من أهم أنشطة الاقتصاد الوطني والتصنيع الزراعي مكمل لهذا النشاط.

من جهة ثانية، أشار كحيلة إلى صدور عدة بلاغات للمنشآت غير المرخصة أو الحاصلة على صلاحية موقع بهدف تسوية أوضاعها، ومنها منشآت خاصة بمنشآت التصنيع الزراعي، الفرز والتوضيب، ومعاصر الزيتون والألبان والأجبان والأعلاف، لافتاً إلى إصدار بلاغات لتسوية أوضاع المنشآت القائمة التي تعمل من دون ترخيص إما بإعطاء تراخيص مؤقتة إلى حين إحداث مناطق صناعية أو تراخيص مؤقتة لمدة عام.

وذكر مدير الصناعة أن أبرز المعوقات التي تعترض عمل الصناعيين في اللاذقية، هي الترخيص الإداري وأمور النقل والتسويق المرتفعة، وتأمين المحروقات والتقنين بالتيار الكهربائي، إضافة للتحويلات الخارجية ومرور الشاحنات عبر المنافذ الحدودية بسبب العقوبات الاقتصادية الجائرة والحصار الاقتصادي، وهناك صعوبات في تأمين أسواق خارجية لتصريف المنتجات الصناعية وتخفيض الرسوم والضرائب المترتبة على ذلك ودعم الصادرات الزراعية وخاصة الحمضيات وزيت الزيتون من خلال لجنة دعم الصادرات.

في المقابل، طرح كحيلة عدداً من الحلول لمعالجة هذه المعوقات، أهمها إقامة مناطق صناعية جديدة، والتوسع بالمناطق الصناعية القائمة، وضرورة مراعاة خصوصية المنطقة الساحلية وما يناسبها من صناعات وإنشاء صناعات تحويلية زراعية «كونسروة، ألبان وأجبان، عصائر طبيعية وصناعات سمكية واستخراج الملح البحري ومعامل زيت زيتون، مع التأكيد على تسهيل إجراءات الترخيص بحيث تكون محصورة بين مديرية الصناعة والوحدة الإدارية المعنية.

ولفت إلى أهمية إلغاء شرط الاستطاعات لصناعة الصنف الثالث، وتعديل بعض الحرف من الصنف الثاني إلى الثالث، وخاصة الغذائية منها، وإعطاء الصناعيين قروضاً ميسرة لتركيب الطاقة البديلة والاعتماد عليها، مقابل عدم مطالبة المنشآت الصناعية والحرفية المرخصة إدارياً بترخيص إداري جديد على توسيع المنشآت بآلات أكثر من ١٥ بالمئة، وزيادة البناء أكثر من ٢٥ بالمئة بعد تحقيق شرط الوجائب، مع ضرورة تعديل شروط التربة والبعد عن الحراج.

وبيّن أن مديرية الصناعة تعمل على تنظيم العمل الصناعي ومتابعة المشاريع الصناعية والحرفية التابعة للقطاع الخاص وتسهيل الإجراءات لتشغيلها بإيجاد فرص عمل وتوفير منتجات وسلع وخدمات في الأسواق المحلية، إضافة للقيام بجولات تفتيشية على المنشآت والشركات لمراقبة المنتجات وضبط المخالف منها والتأكيد على مطابقة خطوط الإنتاج للمعايير والمواصفات المعتمدة.